

دلائل الإعجاز

وأما زُهدُهم في الذَّحْوِ واحتقارُهم له وإصغارُهم أمرَهُ وتهاوُّنهم به فصنيعُهم في ذلك أشنعُ من صَنِيعهم في الذي تقدَّسَ وأشبهُ بأن يكونَ مَدَّاءً عن كتابِ الله وعن معرفةِ معانيه ذاكَ لأنَّهم لا يجدونَ بُدَّاً من أنْ يَعْتَرِفُوا بالحاجةِ إليه فيه إذ كان قد عُلِمَ أنَّ الألفاظَ مغلقةٌ على مَعَانِيها حتَّى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتَّى يكونَ هو المستخرجُ لها وأنه المعيارُ الذي لا يُتَّبَعُ نَقْصانُ كلامٍ ورُجْحانُهُ حتَّى يُعْرَضَ عليه . والمقياسُ الذي لا يُعرفُ صحيحٌ من سقيمٍ حتَّى يُرجَعَ إليه . ولا يُنكرُ ذلكَ إلا مَنْ نَكَرَ حِسَّه وإلا مَنْ غالطَ في الحقائقِ نَفْسَهُ وإِذَا كان الأمرُ كذلكَ فليتَ شِعْري ما عذرُ مَنْ تهاوَّنَ به وزهدَ فيه ولم يرَ أنْ يستسقيهِ من مَصَابِيهِ ويأخذَهُ من معدِنِهِ ورضيَ لنفسِهِ بالذَّقِصِ والكمالِ لها مُعْرَضُ وآثرَ الغَبِينَةَ وهو يجدُ إلى الرَّبِّ سبيلاً .

فإِنْ قالوا : إنَّنا لم نأبَ صِحَّةَ هذا العِلْمِ ولم ننكُرْ مكانَ الحاجةِ إليه في معرفةِ كتابِ الله تعالى وإنَّما أنكرنا أشياءَ كَثُرَتْ مُوهباً بها وفُضِّلَ قولُ تَكْلَافَتْ مُوهباً ومسائلَ عَوِيصَةً تجشَّمتْ مُتَمُّمُ الفِكرِ فيها . ثم لم تَحْصِلُوا على شيءٍ أكثرَ من أنْ تُغَرِّبُوا على السَّامِعِينَ وتُعَايُوا بها الحاضِرِينَ قِيلَ لهم : خَبِّرُونَا عَمَّا رَعِمْتُمْ أَنْزَلَهُ فَضُولُ قولٍ وعويصُ لا يعودُ بطائلٍ ما هو فَإِنْ بدأوا فذكروا مسائلَ التَّصْرِيفِ التي يصَعُّها الذَّحْوِيُّونَ لِلرِّيَاضَةِ ولضَرْبِ مَنْ تَمَكَّنَ المَقاييسِ في النفوسِ كقولهم : كيف تَبَنِي من كذا وكذا وكقولهم : ما وَزَنُ كذا وتَتَبَّعُهم في ذلك الألفاظَ الوحشِيَّةَ كقولهم : ما وَزَنُ عِزُّوَيْتِ وما وَزَنُ أَرْوَنانٍ وكقولهم في بابِ